جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

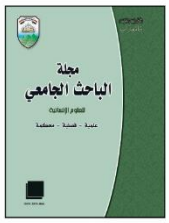

الحد من الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العام بمحافظة إب

جميل احمد احمد محمد البعداني
قسم الإدارة واصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن

الكلمات المفتاحية:
الفساد المالي والإداري، مؤسسات التعليم العام،

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة واقع مؤشرات الفساد الإداري والمالي والحد منه في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب، ولتحقيق ذلك تم استخدم المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة البحث من (32) خبيرًا، ولغرض جمع البيانات الميدانية تحددت أداة البحث بالاستبانة التي تألفت من (67) فقرة، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج، أهمها:

- ارتفاع المتوسط الإجمالي العام لموافقة الخبراء المشاركين لمؤشرات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب، بدرجة (مرتفعة جدا)، وبمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.88)، وبانحراف معياري إجمالي بلغ (0.53)، ونسبة موافقة (92%)، من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (32) خبيرًا.

- تفاوت ارتفاع المتوسطات الإجمالية لمجالات مؤشرات واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب؛ إذ احتل مجال مؤشرات واقع الفساد المالي المرتبة الأولى وبدرجة (مرتفعة جدا)، وبمتوسط حسابي (3.32)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة موافقة (93%)، واحتل مجال مؤشرات واقع الفساد الإداري المرتبة الثانية بدرجة (مرتفعة جداً) وبمتوسط حسابي (3.90)، وبانحراف معياري (0.33)، ونسبة موافقة (91%) وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

الحد من الفساد المالي والاداري في مؤسسات التعليم العام بمحافظة إب

Reducing Financial and Administrative Corruption in Public Educational Institutions in Ibb Governorate

Jamil Ahmed Ahmed Mohamed Al- Baadani

Department of Educational Administration and Foundations, Faculty of Education, Ibb University, Yemen

Keywords:

Financial And Administrative Corruption, Public Education Institutions,

Abstract:

The study aimed to identify the reality of financial and administrative corruption indicators and the mechanisms for reducing them in public education institutions in Ibb Governorate. To achieve this objective, the descriptive survey method was employed, and the study sample consisted of (32) experts. Data were collected through a questionnaire comprising (67) items. The findings revealed a very high overall level of agreement among the participating experts regarding the indicators of financial and administrative corruption in public education institutions in Ibb Governorate, with an overall mean score of (3.88), a standard deviation of (0.53), and an agreement percentage of (92%). The results further indicated variations in the mean scores across the different domains of corruption indicators. The domain of financial corruption indicators ranked first with a very high degree, recording a mean score of (3.32), a standard deviation of (0.32), and an agreement percentage of (93%), whereas the domain of administrative corruption indicators ranked second, also with a very high degree, recording a mean score of (3.90), a standard deviation of (0.33), and an agreement percentage of (91%). Based on these findings, the study presented several conclusions, recommendations, and proposals aimed at reducing financial and administrative corruption in public education institutions.

مقدمة البحث:

تواجه دول العالم بكافة مؤسساتها المجتمعية العديد من التطورات والتغيرات المعرفية والاقتصادية في مختلف جوانب الحياة البشرية والتي أفرزت تحديات كبيرة أمام تلك المؤسسات المجتمعية، ومن أبرزها التحديات الاقتصادية التي أثرت في مستوى معيشة الشعوب ونتج عنها تفشي ظواهر سلوكية سلبية في مؤسسات دول العالم ولا سيما في الدول النامية، ومن أبرزها ظاهرة الفساد بكافة أنواعه الإدارية والمالية والسياسية...إلخ؛ وهو ما توجب على تلك الدول إيجاد أساليب ووسائل للحد منها، ومنها تنمية القيم الإيجابية لدى الأفراد في المجتمع بمختلف مؤسساته، كما تُعَدُّ ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه غالبية دول العالم، وإن كانت بنسب تتفاوت من دولة إلى أخرى تبعًا لتفاوت مستوى تطور واستقرار البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لكل منها؛ حيث تتفشى هذه الظاهرة بصورة مخيفة في العديد من الدول النامية والأقل نموًا ومنها الدول العربية إلى درجة أَنَّهَا باتت تشكل أكبر عائق أمام تطورها, كما تنعكس آثارها وأضرارها بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة فيها, وكذلك على المستويات المعيشية والاجتماعية والتعليمية (المخلافي، 2013، 2).

ولا يمكن معالجة الفساد أو الحد منه إلَّا من خلال الاهتمام بالتعليم بوصفه المسؤول عن تنمية أفراد المجتمع نحو الإسهام في مكافحته بكافة المؤسسات المجتمعية؛ حيث يسهم التعليم ويؤدي دورًا أساسيًّا في مواجهة الفساد، وفي بناء الفرد في المجتمع عبر التهيئة لمستوى علمي أخلاقي خلَّاق، وَمِنْ ثَمَّ تساعد هذا الفرد على القيام بدور مهم وفَّعال في حماية وطنه من الفساد؛ فيتحول الفرد إلى عنصر إيجابي في خلق بيئة مجتمعية محصنة بالعدالة والقانون، وصولًا إلى إيجاد مجتمع ناهض يغير الواقع الإنساني وخاصة في المنطقة العربية التي تواجه ظروفًا اقتصادية، وسياسية، واجتماعية سيئة (هلال، 2007، 14).

وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات كدراسة Xiaochun & Dan (2007)، دراسة Zamaletdimov (2016) إلى أَنَّ ظاهرة الفساد تؤثر في كافة الخدمات التعليمية؛ حيث يتأثر التعليم من ناحية الضغط الذي يمارسه الفساد على الموارد العامة وعلى الخدمات، وَمِنْ ثَمَّ على ميزانية التعليم التي تمثل في أغلب الدول أكبر أو ثاني أكبر جزء من الإنفاق العام في موازنة الدولة، كما يؤثر الفساد في التعليم عن طريق تأثيره في تكلفة الخدمات التعليمية وحجمها وجودتها؛ بالإضافة إلى أَنَّ الفساد في التعليم يؤثر في وجدان وثقافة المعلمين والمتعلمين والأسر طويل المدى؛ فينعكس على أداء الأفراد والخريجين سلبًا وعلى حياتهم المهنية مستقبلًا؛ حيث أكدت الدراسات ضرورة الحد من ظاهرة الفساد في المؤسسات التعليمية من خلال إعداد الرؤى والتصورات العلمية.

وعلى المستوى العربي فَإِنَّ الفساد بكافة أنواعه الإداري والمالي ينتشر بدرجات متفاوتة في

المؤسسات التعليمية على مستوى كل دولة؛ حيث أشارت العديد من الدراسات كدراسة كُلٍّ من قطيط (2016)، وسليم (2016)، وحسين (2019) إلى تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم بكافة أنواعها ومنها مؤسسات التعليم العام، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في المستويات الاقتصادية والمعرفية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تنعكس على أداء المؤسسات التعليمية والعاملين فيها من خلال ممارسة السلوكيات والانحرافات السلبية في أدائهم، وتدني مستوى الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح... إلخ، وأكدت تلك الدراسات على ضرورة توظيف الأساليب والاتجاهات العلمية الحديثة في مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العام وتقديم الرؤى والتصورات وفق دراسات علمية.

وعلى المستوى المحلي فَإِنَّ الفساد في التعليم بكافة أنواعه ومنها التعليم العام يتفشى بأشكال مختلفة، ومنها: اختلاس وتزوير واستغلال للسلطة والنفوذ، وعدم ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص للطلاب والمعلمين والإداريين؛ وهو ما انعكس سلبًا على جميع مؤسسات التعليم العام بعموم المحافظات اليمنية، ومنها محافظة إب؛ حيث أصبح الفساد يتخذ أشكالًا وأنماطًا معقدة لدرجة يصعب التعرف عليها أحيانًا؛ بل إنَّها أصبحت القاعدة في التعامل لدى العديد من القيادات والأفراد في المؤسسات التعليمية؛ وهو ما انعكس على أداء تلك المؤسسات ، وعدم تحقيق أهدافها المرسومة بسبب غياب الرؤى نحو توظيف الاتجاهات العلمية الحديثة التي تساعد في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وذلك من خلال ترسيخ المساءلة والمحاسبة والشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقًا للمعايير المحاسبية، وكذلك تعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي لأداء مؤسسات التعليم العام بعموم المحافظات اليمنية (الهيئة العامة لمكافحة الفساد، 2013، 17).

ومن هنا فَإِنَّ البحث الحالي يُعَدُّ إحدى الإسهامات العلمية في هذا المجال للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام .

مشكلة البحث:

تواجه مؤسسات التعليم العام بعموم محافظات الجمهورية ومنها محافظة إب العديد من المعوقات التي تعيق أداءها الإداري والمالي، ومن أهمها تفشي ظاهرة الفساد في مختلف المستويات الإدارية والمالية والتعليمية وذلك بأشكال مختلفة منها الوساطة، والرشوة، واختلاس الأموال، وضعف الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح، وفرض رسوم غير قانونية، والمحاباة، والمجاملة في تقديم الخدمات الإدارية والمالية والتعليمية، وتوظيف الاتجاهات السياسية لدى القيادات المسؤولة في دائرة تلك المؤسسات لتحقيق مصالح واتجاهات أحزابهم التي ينتمون إليها (الفقيه، 2005، 54).

كما أشارت العديد من الدراسات والتقارير الرسمية إلى أَنَّ الفساد بكافة أنواعه وأشكاله أصاب التعليم ومؤسساته المختلفة ومنها مؤسسات التعليم العام بعموم محافظات الجمهورية ومنها

محافظة إب، وأثر في مستوى تحقيق أهدافها المرسومة نتيجة للعديد من الأسباب ومنها استمرار الصراع السياسي للأحزاب على قيادة مؤسسات التعليم العام، وعدم الالتزام بتطبيق المعايير العلمية خلال تعيين القيادات المسؤولة عن إدارتها، وتدني توفر المخصصات المالية الكافية للتعليم في خطط الموازنة العامة، وهيمنة وزارة المالية على سياسة الإنفاق لتلك الموارد وغيرها، وأكدت تلك التقارير على ضرورة توظيف الأساليب والاتجاهات الحديثة في معالجة ظاهرة الفساد والحد منه في مؤسسات التعليم العام من خلال إجراء الدراسات العلمية الهادفة إلى تقديم الرؤى والتصورات العلمية في الحد من تلك الظاهرة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2014، 87).

ومن خلال خبرة الباحث واطلاعه وملامسته لواقع أداء مؤسسات التعليم العام في محافظة إب؛ فقد لاحظ أَنَّ ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة أصبحت ترسخ في أداء كافة العلميات الإدارية والمالية والتعليمية؛ حيث وجد أَنَّ هناك تعقيدًا في الإجراءات والمعاملات غير مبرر لها، وعدم الالتزام بتطبيق اللوائح المنظمة، وغياب توفر سياسة واضحة لعملية الإنفاق على أنشطة تلك المؤسسات؛ بالإضافة إلى انتشار الرشوة والوساطة، في العملية التعليمية، كما لاحظ أَنَّ هناك غيابًا في توفر الدراسات والبحوث العلمية المحلية الهادفة للحد من تلك الظاهرة وهذه تُعَدُّ مشكلة ينبغي دراستها، والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام، وبما يسهم في معالجتها. وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن الحد من الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1) ما واقع مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب بحسب موافقة الخبراء المشاركين بجولات أسلوب دلفي المعدل؟

2) ما واقع مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب بحسب موافقة الخبراء المشاركين بجولات أسلوب دلفي المعدل؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة واقع مؤشرات الفساد الإداري والمالي والحد منه في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب من خلال التعرف على:

- واقع مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب بحسب موافقة الخبراء المشاركين بجولات أسلوب دلفي المعدل.
- واقع مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب بحسب موافقة الخبراء المشاركين بجولات أسلوب دلفي المعدل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

- يسهم البحث في تقديم معرفة نظرية عن الفساد الإداري والمالي في المؤسسات التعليمية المعاصرة، التي تمثل إضافة معرفية في المكتبة

التربوية اليمنية يستفاد منها في أثر المعرفة للعاملين في التربية والتعليم ومؤسساته المختلفة.

- أَنَّ البحث الحالي تناول دراسة موضوع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم، وَيُعَدُّ من المواضيع النوعية، وكذلك ندرة دراسته على مستوى المؤسسات التعليمية العربية بحسب علم الباحث واطلاعه؛ كون هذا الموضوع يرتبط بالسياسة التعليمة السائدة في الدول، وأخلاقيات المهنة التربوية والتعليمية للعاملين في هذا القطاع.

- أَنَّ النتائج التي توصل إليها البحث ستفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين للتربية والتعليم وكذلك مسؤولي النظام السياسي الحاكم، والوزارات الحكومية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والعدل، والشؤون القانونية، والمجلس الأعلى للقضاء، وأجهزة السلطة القضائية والنقابات العامة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والسلطة المحلية وأجهزتها المختلفة، وذلك من خلال تزويدها بالمؤشرات والرؤى العلمية التي تسهم في الحد من تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم، وبما يساعدهم في إعداد الخطط والبرامج والقوانين التي تحد منها بوصف التعليم مشروعًا اقتصاديًّا يركز على تنمية المعارف والقيم وبناء النشء الصالح.

حدود البحث:

يتحدد البحث بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب في مجالات الفساد الإداري، والمالي المحددة في أداة البحث.

الحدود البشرية: الخبراء الأكاديميين المشاركين من كلية التربية جامعة إب، والقيادات الإدارية بمكتب التربية والتعليم في محافظة إب.

الحدود المكانية: جميع مؤسسات التعليم العام في محافظة إب المتمثلة في مكتب التربية والتعليم في المحافظة، والإدارات التعليمية بعموم المديريات، ومدارس التعليم العام الحكومية.

الحدود الزمانية: تم تنفيذ البحث في العام الدراسي 2022/2021م.

مصطلحات البحث:

أ- الفساد الإداري:

- يعرف بِأَنَّهُ: "سلوك منحرف ينتج عنه مخالفة القوانين والتعليمات المعمول بها داخل الجهاز الإداري الحكومي لتحقيق أهداف خاصة؛ مثل الطموحات المالية والمكاسب الاجتماعية؛ حيث يؤدي إلى أسباب إدارية لتحقيق أهدافه من خلال تقديم الخدمات للجمهور بكفاءة وفاعلية (آل الشيخ، 2007، 27).

- يقصد بالفساد الإداري إجرائيًّا في البحث الحالي: مجموعات المؤشرات والممارسات والسلوكية والظواهر السلبية المخالفة لعدم تطبيق القوانين في أداء العمليات الإدارية لمؤسسات التعليم العام في محافظة إب، والتي أفرزت ظواهر تعيق أداءها، ومنها الرشوة، ومخالفة القوانين، والمحسوبية والوساطة، وغيرها من الأمور التي تعيق أهداف تلك المؤسسات.

ب- الفساد المالي:

- يعرف الفساد المالي بِأَنَّهُ: "الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حاليًا في تنظيمات الدولة (إداريًا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية" (عبود، 2011، 12).

- يقصد بالفساد المالي إجرائيًّا في البحث الحالي: مجموعات المؤشرات والممارسات والسلوكية والظواهر السلبية المخالفة لعدم تطبيق القوانين والقواعد والنظم والسياسات واللوائح، والتعليمات المنظمة للعمليات المالية في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب.

ج- مؤسسات التعليم العام:

- يقصد بها في البحث الحالي جميع المؤسسات التعليمية المسؤولة عن التعليم العام بمراحله المتمثلة بالتعليم ما قبل الأساسي (رياض الأطفال) والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي، والتي تشمل مكتب التربية والتعليم والإدارات التعليمية في المديريات وإدارات مدارس التعليم العام بعموم مديريات محافظة إب .

الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الاطلاع على المكتبات الجامعية (إب، وتعز، وصنعاء)، ومكتبة المركز الوطني للمعلومات، ومركز البحوث والتطوير التربوي، وكذلك تصفح المواقع الإلكترونية للجامعات والمراكز العلمية والمكتبات المحلية والعربية والأجنبية، أَنَّ هناك ندرة في توفير الدراسات المباشرة في مجالات البحث سواءً على المستوى المحلي أو العربي أو الأجنبي، وَأَنَّ الدراسات التي تم الحصول عليها هي دراسات غير مباشرة، وتم عرض أبرزها وفق القواعد العلمية المتبعة في البحث الحالي, وذلك على النحو الآتي:

أولًا- استعراض الدراسات السابقة:

1- دراسات عربية:

1- دراسة سليم (2016): الموسومة بـ: "بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم في مصر دراسة تجريبية".

هدفت الدراسة إلى استطلاع بعض مظاهر الفساد الإداري في قطاع التعليم في مصر من وجهة نظر ملتقي الخدمات التعليمية من الطلاب بوصفه أحد أهم الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية، وبالتحديد استطلاع رأي الطلاب في مدى وجود فساد في بعض ممارسة كيفية إنجاز المعاملات, والغش في الامتحانات, وغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية, وأسباب الفساد في التعليم الجامعي, ومدى تأثير التعليم في سلوكيات الطلاب عن استخدام الكتاب الدراسي, وانخفاض الجودة المدركة للخدمة التعليمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (1021) طالبا، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- أَنَّ معظم الطلاب يتبعون النظام الرسمي في تعاملاتهم مع المؤسسات التعليمية في الدولة.
- أَنَّ دفع الرشاوي وتقديم الهدايا كان محدودًا.

- أَنَّ ما نسبته (50%) من عينة البحث يبيتون النية للغش في الامتحان.
- يشعر معظم الطلاب بغلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية.
- الانفصام بين ما يتم تدريسه وبين ما هو موجود في الواقع المحيط بهم.
- إخفاق نظام التعليم في تعليم الطلاب القيم والأخلاق بنسبة تصل إلى (70%).
- أَنَّ أسباب الفساد في التعليم هي انخفاض مستوى الأجور والرواتب وضعف نظام التعليم نفسه، علاوة على عدم تطبيق روادع ضد الفساد.

2-دراسة قطيط (2016): الموسومة بـ: "مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر: بدائل استراتيجية مقترحة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أشكال الفساد الإداري وأسبابه بالتعليم قبل الجامعي على جوانب التنمية المجتمعية، واستكشاف بعض المنهجيات والأساليب المعاصرة، والحد من الممارسة السلوكية والتنظيمية، واعتمدت الدراسة النظرية بأسلوب التحليل الاستراتيجي، بما يتضمنه من بعدي التشخيص والتقويم، عناصر القوة وجوانب الضعف بالإضافة إلى الفرص والتهديدات المحتملة في تفاعلها وصولاً لخيارات استراتيجية ترتكز عليها صياغة البدائل الممكنة، تمثلت بثلاث بدائل استراتيجية (وقائية وعلاجية ومكافحة شاملة)بما تتضمنه من آليات وتدابير للحد من الفساد بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.

3- دراسة حسين (2019): الموسومة بـ: "سبل لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم".

هدفت إلى اقتراح سبل لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم، والإدارات التعليمية على المستويين الإقليمي والمحلي في دول العالم التي تعاني من الفساد، وقد استخدم البحث المنهج الاستنباطي التحليلي لمعالجة مشكلته والوصول إلى أهدافه. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

تقديم العديد من السبل المقترحة التي يمكن تنفيذها والإفادة منها في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية؛ وهو ما أوصى به البحث من ضرورة وضع خطط وتطبيق برامج عملية مستمرة للإصلاح المؤسسي والتطوير التنظيمي للإدارات التعليمية، مع التوسع التكنولوجي في جميع أعمالها وأنشطتها، مع تحسين الوضع المادي للهيئة العاملة مع الردع القانوني والقضائي للفاسدين، وإلزامها بإعداد تقارير سنوية عن حالة النزاهة والشفافية في ضوء مؤشرات وطنية ودولية.

2- دراسات أجنبية:

1-دراسة شياوتشوف ودان (2007 ، Xiaochun &Dan)الموسومة بـ: "الانعكاسات العلمية والأخلاقية للفساد ألأكاديمي في الجامعات الصينية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن نشاطات البحث العلمي وعلاقتها بالفساد الأكاديمي في الصين، تم إجراء الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين باستخدام

المقابلات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- أَنَّ مستوى الفساد الأكاديمي في الجامعات الصينية الحكومية كان متوسطًا.
- ضعف الأخلاقيات العلمية لدى ألأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أهم أسباب الفساد ألأكاديمي.
- هناك علاقة ارتباطية بين البحث العلمي التربوي في الجامعات وبين الفساد فيها.

2- **دراسة جوها (Guha 2014): الموسومة بـ: "اختلاس منح الطلاب في الجامعات من صندوق المنح غير المعنية في جامعة وأيست بنغال في الهند"** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة اختلاس منح الطلاب في الجامعات من صندوق المنح غير المعنية في الجامعات الهندية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة أداة لدراسة الحالة لمدة سنتين، وكشفت الدراسة عن أَنَّهُ ليس فقط من المهم معرفة كيف تتم أعمال الفساد باستخدام المناصب العالية للمصالح الشخصية؟ ولكن من المهم أيضًا أن نعرف ماذا يحدث بعد التعرض للفساد في القطاع العام، كما أَنَّ السلطات تلجأ إلى التستر على الفضيحة، باستخدام تدابير بيروقراطية.

3-دراسة زاميلا تدينوف (2016 Zamaletdinov et al.): الموسومة بـ: "تطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد في الجامعة" هدفت الدراسة إلى تطوير سياسة لمكافحة الفساد في الجامعات الروسية، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (450) أستاذًا جامعيًّا و(1200) طالب، و(140) جامعة روسية، واعتمدت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أَنَّ معرفة أسباب الرشوة وإيجاد أدوات دارجة لمكافحة الفساد في الجامعات.
- اتخاذ تدابير عملية وتنظيمية لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد في الجامعة.

ثانيًا-مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها لاحظ الباحث أَنَّهَا تتفق في بعض الجوانب مع البحث الحالي وتختلف معه في بعض الجوانب، يمكن عرضها بإيجاز كالآتي:

1- من حيث الأهداف: هدف البحث الحالي إلى معرفة واقع الفساد الإداري والمالي والحد منه في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب ، ومن خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها فقد لاحظ الباحث أَنَّهُ تتفق جزئيًّا مع دراسة كُلٍّ من دراسة حسين (2019)، ودراسة قطيط (2016)، ودراسة زاميلا تدينوف (2016) Zamaletdinov et al.، وتختلف مع باقي الدراسات السابقة الأخرى.

2- من حيث المنهج: اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي ومن خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها فقد لاحظ الباحث أَنَّ البحث الحالي يتفق في استخدامه المنهج الوصفي المسحي مع دراسة كل من ، دراسة سليم (2016)، ودراسة زاميلا تدينوف (2016)

Zamaletdinov et al.، ويختلف مع باقي الدراسات السابقة الأخرى في منهج البحث.

3- من حيث مجتمع البحث وعينته: اعتمد البحث الحالي على العينة المقصودة من الخبراء المشاركين في جولات دلفي المعدل، ومن خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها اتضح أَنَّهَا تختلف مع البحث الحالي في المجتمع والعينة.

4- من حيث أداة البحث: استخدم البحث الحالي الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية، ومن خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها لاحظ الباحث أَنَّ البحث الحالي يتفق مع دراسة كل من دراسة سليم (2016)، و دراسة جوها (Guha 2014) ودراسة زاميلا تدينوف (2016) Zamaletdinov et al.، ويختلف مع بقية الدراسات السابقة الأخرى.

ثالثًا- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها:

- الاسترشاد بالمصادر والمراجع والكتب والدراسات المتخصصة في موضوع البحث.
- صياغة الخلفية النظرية للبحث.
- تحديد مجالات أداة البحث.
- تحديد مشكلة البحث وأهميته وأهدافه.
- تحديد المنهج المناسب للبحث.
- اختيار أساليب المعالجات الإحصائية للنتائج الميدانية.
- تحديد الفجوة المعرفية التي سعى البحث الحالي إلى ردمها.

الخلفية النظرية للبحث:

اولاً-المنطلقات النظرية للفساد الإداري المالي في المؤسسات التعليمية المعاصرة:

أ- الفساد الإداري:

مفهوم للفساد الإداري:

تعددت التعاريف في مفهوم الفساد الإداري، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري، بسبب اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والمفكرين، يمكن عرض أبرز تلك التعاريف كالآتي:

- تعريف الكبيسي (2007، 8) للفساد الإداري بِأَنَّهُ: "سلوك إداري غير رسمي يكون بديلًا للسلوك الإداري الرسمي الذي تمليه ظروف واقعية، وتمليه ظروف التحول الاجتماعي والاقتصادي التي تتعرض لها المجتمعات".
- تعريف منظمة الشفافية الدولية (2007، 27) للفساد الإداري بِأَنَّهُ: "سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته".
- تعريف معابرة (2011، 18) الفساد الإداري بِأَنَّهُ: "إساءة استخدام السلطة المرتبطة بمركز معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مثل إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية مربحة".

يستنتج الباحث من التعريفات السابقة أَنَّ أغلب تلك التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء

هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها في كل مستويات الحكومة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية وتُعد هذه الظاهرة وبائية في معظم دول العالم، وهناك تعريفات عديدة للفساد الإداري تختلف باختلاف منظروه وشخصيته وفلسفته، بعضها يوسع محتواه لربطه بالبعد الحضاري والقيم والتقاليد والأنظمة الأيديولوجية والسياسية والبيئية فيه، ومنها أحادية النظرة تنظر إلى الفساد الإداري على أَنَّهُ نتاج التسيب والفوضى، واستجابة للحاجة والعوز، أو ردة فعل لمواقف سياسية أو نفسية أو اجتماعية محددة.

خصائص الفساد الإداري:

يتسم الفساد الإداري بالعديد من الخصائص السلبية من أهمها (الكبيسي، 2005، 42):

- يُعَدُّ الفساد الإداري في مراحله الأولى ظاهرة إدارية مرضية غير مرئية، إِلَّا أَنَّهُ ينتشر بسرعة وينتشر إلى باقي الأجهزة الإدارية الأخرى، على الرغم من عامل السرية.
- التباين والاختلاف في الوسائل والأساليب التي يختبئ وراءها الفساد الإداري، حسب موقع الوظيفة في التسلسل الوظيفي وحسب الجهة التي تمارسها.
- يتفاعل الفساد الإداري مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليكون مناخًا وبيئة مشجعة له في المؤسسات الإدارية.
- للفساد الإداري أنماط وأساليب مختلفة بسبب اختلاف الجهات التي تمارسه والجهات التي تتعامل معه.
- أخطر ممارسات الفساد الإداري هي تلك التي تتم من خلال الوكلاء أو الوسطاء الذين يتمثل دورهم في مصالحة الأطراف بالفساد دون معرفة بعضهم البعض.
- يتميز أطراف جرائم الفساد الإداري بخبرتهم ودرايتهم؛ وهو ما يجعلهم في كثير من الأحيان خارج دائرة الاتهامات والقدرة على الإفلات من العدالة.
- إِنَّ ممارسات الفساد الإداري تُعَدُّ مؤشرًا للمجتمعات المتخلفة إداريًّا وثقافيًّا.
- إِنَّ تزايد تفشي الفساد الإداري يكون أكثر حدة في الدول التي تواجه الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار.

آثار الفساد الإداري:

هناك العديد من الآثار للفساد الإداري على المؤسسات التعليمية (حسين ، 2019، 567-568):

- انتهاك العمل الإداري المنهج على كفاءة أداء المؤسسات التعليمية.
- انتشار ثقافة الفساد الإداري للمناصب الإدارية.
- إهدار استغلال الموارد التعليمية لمصلحة خاصة، وعدم المساواة في توزيعها.
- سرقة أموال ومخصصات صيانة البنى، والإصلاحات المدرسية.
- تزايد الاختلاس، والاحتيال في عملية شراء المتطلبات التعليمية.
- التلاعب بإنتاج الكتب المدرسية وتوزيعها.
- الاحتيال في استخدام المساعدات الداعمة

للتعليم.
- الابتزاز في فرض رسوم دراسية غير قانونية.
- تفشي المحسوبية، والتحيز في الاستيلاء على أهل الثقة والولاء للمناصب الإدارية على حساب الكفاءة.
- تزايد الرشوة في تعيين المعلمين وإدارة شؤونهم، والتستر على سوء السلوك الإداري والمهني.
- العبث بالامتحانات ونتائج الطلاب.
- المخالفة الواضحة للأنظمة والعبث بمضمونها.
- إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح خاصة.
- إصدار قرارات تخدم فئات محددة.
- انتهاك بعض الإجراءات القانونية لتحقيق مصلحة شخصية.
- التدخل في التحقيقات القانونية.
- التستر وحفظ الملفات والقضايا التي تمس كبار القادة واستمرارهم في العمل.
- مقاومة أي جهود للإصلاح.
- اضطهاد بعض الكفاءات وحجبها عن المناصب القيادية.
- التهرب من المسؤولية.
- إخفاء أسرار العمل.
- تفضيل المصلحة الشخصية على العمل.
- عدم الالتزام بمواعيد العمل الرسمية، وإفشاء أسرار العمل.
- إساءة استخدام الوقت والقدرات وسمعة المؤسسة.
- التغاضي عن بعض الأخطاء لمنع المشاكل.
- التسويف في إنجاز المعاملات العامة.
- تزوير المستندات الرسمية.
- إهدار الأجهزة التكنولوجية التعليمية، وتوزيعها السيء.
- سوء توزيع المنح العينية من برامج المساعدات.
- تلقي بعض المسؤولين عمولات ورشاوى مقابل تسهيل أفعال مخالفة للإجراءات والأنظمة القانونية.

- أسباب الفساد الإداري:

يُعَدُّ الفساد الإداري في مؤسسات التعليم ظاهرة معقدة، ويكاد يستحيل تفسيره من خلال سبب واحد، فلو كان السبب واحدًا لكانت المكافحة بسيطة، ولكن هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية أهمها (الأقرع، 2013، 137):

1- أسباب شخصية:

ترتبط بشخصيات العاملين وقيمهم ومبادئهم وميولهم واتجاهاتهم ومستوى ثقافتهم وتعليمهم، ونظرتهم لمشروعية أو عدم مشروعية استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية، ومن أهم الأسباب الشخصية التي تؤدي إلى لجوء بعض العاملين للفساد الإداري هو غياب القيم، وانعدام الوازع الديني، وضعف الحس الوطني، والضعف الأخلاقي بغض النظر عن الفقر أو الغنى، وسيطرة مشاعر القلق والخوف على نفوس العاملين، وزيادة تطلعات العاملين وطموحاتهم، والرغبة في الربح السريع من غير بذل جهد مكافئ, وعدم القدرة على العمل المنتج, وانخفاض مستوى ثقافة العاملين وتعليمهم.

2-أسباب اجتماعية وثقافية:

يتأثر سلوك العاملين في المؤسسات تأثرًا مباشرًا بالبيئة الخارجية المحيطة؛ حيث تؤدى بعض القيم والعادات والتقاليد والميول والاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري، كما أَنَّ لضعف التركيبة الاجتماعية والتربوية وضعف الوعي الديني علاقة وثيقة بتوفير أجواء الفساد الإداري، وتتمثل أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية السلبية المحفزة على ممارسة الفساد الإداري في ضعف الوعي الاجتماعي بقاعدة الحقوق والواجبات، وتوظيف الانتماءات العشائرية والطائفية والولاءات الضيقة وعلاقات القربى والصداقة في العمل الرسمي، وضعف المستوى الثقافي، وفساد الأخلاق، وضعف العقيدة، وضعف المجتمع المدني، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وفقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير والتحجر، وعدم قبول التغيير.

بينما أضاف كنعان (2008، 69) أَنَّ من أسباب الفساد الإداري على المؤسسات التعليمية ما يأتي:

3-أسباب تنظيمية ومؤسسية:

تتعلق بالمؤسسات وبيئتها الداخلية وتأثيرها في العاملين، ومن أهم الأسباب التنظيمية والمؤسسية التي تساعد على نمو الفساد الإداري تضخم المؤسسات وازدياد عدد العاملين، والإغراق في المركزية أو اللامركزية مع غياب الرقابة، ووجود هياكل تنظيمية معقدة وقديمة وغير ملائمة مع طبيعة العمل، وعدم التحديد الدقيق للسلطات والمسؤوليات، وشيوع النمط التسلطي والعلاقات البيروقراطية بين المستويات الهرمية، وكثرة القوانين والنظم واللوائح وتراكم الثغرات بها، وغموض التعليمات والإجراءات وعدم وجود أدلة إجرائية، وعدم موضوعية نظم الاختيار والتعيين، وضعف القدرات والإمكانات البشرية والمادية، وضعف وسائل المتابعة والرقابة الداخلية والخارجية، وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء، وعدم الاهتمام ببرامج التدريب، والإعداد والتقويم الخاصة بالقيم المؤسسية، وضعف الأخلاقيات الإدارية لأداء الوظيفة العامة، وزيادة الصراع التنظيمي، وعدم الاستقرار الوظيفي، وانعدام اللقاءات القيادية وقلة نزاهتها، وعدم توفر القدرة على القيادة لدى الرؤساء.

4- أسباب قانونية وقضائية:

من أهم الأسباب القانونية والقضائية الثنائية في تفسير النصوص القانونية وتطبيقها تبعًا لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملة لصالح الأقوياء على حساب الضعفاء، والتساهل مع العناصر المتهمة بالفساد الإداري، واعتبار تهمهم من الدعاوى المخففة التي تحاط بالرحمة والرأفة، وتمسك السلطة القضائية، ومؤسساتها بالإجراءات الروتينية المعقدة، واعتمادها على الأساليب البدائية في التحقيق وإثبات تهم الفساد الإداري، والممارسات غير اللائقة من قبل بعض المحامين والقضاة، وضعف الأنظمة التشريعية والقضائية، وعدم إنفاذ القانون على أرض الواقع.

كما أضاف بن علي (2005، 9-10) أَنَّ من

أسباب الفساد الإداري في المؤسسات التعليمية ما يأتي:

5-أسباب اقتصادية:

تُعَدُّ من أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد الإداري في الدول النامية، وبخاصة ما يتعلق بارتفاع قيمة الدين الخارجي والتوجه إلى الاقتراض الخارجي والخضوع لتعليمات الهيئات المالية الدولية، ومعدلات النمو الاقتصادي المنخفض وغير المنتظم، والأزمات الاقتصادية والتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، والمستوى المتدني للأجور والرواتب وضعف الحوافز والمزايا الوظيفية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة لغالبية العاملين؛ وهو ما يدفع بذوي النفوس الضعيفة إلى الانحراف واللجوء إلى الفساد الإداري لتغطية ما ينقصهم، كما أَنَّ تلاشى الطبقة الوسطى واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وعدم مراعاة تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع يؤدي إلى التباين الطبقي واختلال معدلات الدخل بين فئات المجتمع؛ وهو ما يسهم إلى حد كبير في إيجاد بيئة خصبة لنمو الفساد وممارسة السلوكيات الفاسدة.

6-أسباب سياسية:

تُعَدُّ من أخطر أسباب الفساد الإداري؛ حَيْثُ إِنَّ عدم وجود القدوة الحسنة وفساد السلطة السياسية يفتحان المجال لمن هم دونها لممارسة أنواع الفساد كافة دون خوف من رقيب أو حسيب، وتتمثل أهمها في تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة بناءً على الولاء السياسي، وبغض النظر عن الكفاءة الإدارية؛ وهو ما يصيب العاملين بالإحباط، وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة الفاعلة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة لمكافحة الفساد الإداري؛ الأمر الذي يسهل انحراف العاملين ويشجعهم على الاستغلال السيء للوظيفة العامة ومزاياها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وسرعة دوران القيادات الإدارية؛ وهو ما يشجع على انتهاز فرصة تولي المواقع الإدارية واستغلالها للمصلحة الخاصة.

ب- الفساد المالي:

- مفهوم الفساد المالي:

هناك العديد من التعريفات للفساد المالي، يعود ذلك إلى اختلاف المدارس الفلسفية التي تعاملت معه وتوجهات وثقافات رواد هذه المدارس من الكتَّاب والعلماء والمنظرين ومهما يكن من أمر ذلك يمكن عرض أبرزها كالآتي:

- تعريف المنصوري (1998، 113) للفساد المالي بِأَنَّهُ: "مخالفة تعليمات أجهزة الرقابة والتفتيش المركزية المكلفة قانونًا بمتابعة تنفيذ الأعمال المالية للهيئة العامة، وقد أعطي للفساد عدة تعريفات يختلف كل منها عن الآخر تبعًا لنظرته وفلسفته، فبعضها يتعلق بمضمونه بالبعد الحضاري، وقيمه وتقاليده وأنظمته الأيدلوجية والسياسية والبيئية، وغيرها من التعريفات أحادية النظرة التي تجعل الفساد نتيجة لذلك التراخي الإداري والفوضى، أو إشباع حاجة، أو عوامل نفسية، أو اجتماعية".

- تعريف بدراوي ويوسف (2010، 27) للفساد المالي بِأَنَّهُ: "مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تحددها الإدارة المركزية في الموازنات العامة أو التعليمات المالية النافذة".

- تعريف عبود (2011، 321) للفساد المالي بِأَنَّهُ: "مجموع المخالفات السلبية التي يرتكبها الموظف عند إتمام معاملات مالية، سواء كانت تتعلق بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسات العامة".

- أسباب الفساد المالي:

تختلف أسباب الفساد المالي وتتنوع حسب اخلاقيات وطبيعة المجتمع وبحسب الالتزام بالقوانين ومدى قوة وفاعلية الأجهزة الرقابية وتفعيل التشريعات، وكذلك بحسب مستويات المعيشة في المجتمع؛ حَيْثُ إِنَّ هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفشي الفساد المالي تتلخص بالآتي (صالح وفريدة، 2012، 31):

1. ضعف السلطة القضائية وسيادة قانون الدولة في الجانب المالي واستغلال المال العام.
2. يتمتع المسؤولون الحكوميون بحرية واسعة في العمل، وقليل من المسائلة؛ وهو ما يحثهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية من خلال قبول الرشاوى أو هدر المال العام والإسراف وما إلى ذلك.
3. تمتلك الدولة ثروة هائلة من المرافق والممتلكات والموارد الطبيعية، وإضفاء الشرعية على سلطتها على تلك الثروات حتى لو كانت تابعة للقطاع الخاص؛ وهو ما يعطي فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الأموال العامة والخاصة.
4. ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية المركزية وقلة خبرتها في مراقبة الأداء المالي وتطويره.
5. انحياز أجهزة النزاهة العامة وضعفها، وتقصيرها في تبني أساليب جديدة لكشف قضايا الفساد أو اتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق المخالفين للمال العام.
6. ظهور العلاقات الاجتماعية على أساس المصالح الخاصة المتبادلة بين الأفراد والجماعات داخل وخارج الوحدة الإدارية الحكومية؛ الأمر الذي يمهد لإمكانيات تطوير هذه العلاقات إلى ممارسات تندرج تحت مفهوم الفساد المالي.
7. ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وقلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر.

يستنتج الباحث مما سبق أَنَّ أسباب الفساد المالي كثيرة ومختلفة من شخص إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى، والتي تحددها الظروف والعوامل التي تساعد على ظهور الفساد، بالإضافة إلى أَنَّهُ قد يكون مزيجًا من جميع الأسباب المذكورة أعلاه.

ج- واقع الفساد في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب:

- واقع مظاهر الفساد وأشكاله:

هنالك العديد من المظاهر والأشكال في المؤسسات التعليمية بعموم المحافظات اليمنية، ومنها محافظة إب، يمكن عرضها بإيجاز على النحو الآتي:

1. الرشوة:

الرشـوة مـن أخطـر الجـرائم التـي تفسـد الإدارة التربويـة، ومـن أخطـر الجـرائم التـي تقضـي علـى الثقـة التـي يجـب توافرهـا فـي الوظيفـة العامـة والمسؤولين عن أعبائها؛ حيث تؤدي إلى اختلال العدالة بين المواطنين، ويثري الموظف العام دون سبب مشروع على حساب الأفراد الذين يحتاجون ويستحقون خدمات عامة دون مقابل (الصايدي، 2012، 267).

2-جريمة الاختلاس:

تُعد جريمـة الاخـتلاس مـن الجـرائم المتعلقـة بسلامة الوظيفة؛ حيث يلتزم الموظف الذي تأمنه جهـة عملـه علـى أموالهـا بحكـم وظيفتـه بالحفـاظ عليها والالتزام بها، وأن يراعي هذه الأمانـة، فإن هو عبث بها فاختلس ما بحوزته بسبب وظيفته عد في هذه الحالة من الخائنين, وجريمة الاختلاس شبيهة بجريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة (318) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني، فكل منهما على نقل ملكية ناقصة، أي: الحيازة الكاملـة مـع توجيـه الوصـية لـذلك (المنصـوري، 1998، 115)

3-المصادرة أو الاستيلاء على المال العام:

المصـادرة تعنـي "الاسـتيلاء علـى الشـيء والسيطرة عليه، أَمَّا تسهيل الاستيلاء على المال، فهو كل نشاط إيجابي أو سلبي يصدره الموظف العـام يمكـن بواسـطته لغيـره الاسـتيلاء علـى هـذه الأموال بغير حق، وتتحقق جريمة الاستيلاء على المال العام بحيازته أو استعماله مهما كانت قيمته، سواء كانـت هـذه القيمـة ماديـة أو معنويـة، وسـواءً استولى عليه الموظف بنفسه أو سهل الاستيلاء عليه من غيره، أَمَّا إهدار المال العام فهو تبديده وهذا من فئة الكذب (الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، 2013،76)

4- التلاعـب فـي تحصـيل الإيـرادات الحكومية:

يحـدث التلاعـب فـي تحصـيل الإيـرادات الحكوميـة بكافـة أنواعهـا مـن قبـل المسـؤولين المكلفين بتحصيل هذه الأموال؛ وهو ما يضر بنزاهة الوظيفة العامة ويستغل صلاحياتها لتحقيق مكاسب شخصية، وفي الوقت نفسه يضع أعباء مالية غير مقررة على المواطنين والأفراد تزيد عما هو مقرر قانونًا، وقد جرم المشرع اليمني في المادة (164) من قانون الجرائم والعقوبات لسنة 1994 سلوك الموظف العام المسؤول عن جباية الموارد المالية للدولة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة، عندما يطلب أو يأخذ من الفرد مبلغًا غير مستحق، بل وقد يزيد على ما هو مستحق مع علم الموظف بذلك، وسمي ذلك الاحتيال في تحصيل الرسوم، أو الإيرادات الحكومية يعني أَنَّ موظفًا عامًا مختصًا يقوم بتحصيل الرسوم والغرامات والضرائب والجمارك وما في حكمها المنصوص عليه في القوانين والأنظمة بطلب أو أخذ من فرد بطريقة الخداع من خلال إثبات أَنَّ هذه الرسوم وما في حكمها قانونية خلافًا لما هو مذنب به، على الرغم من علمه بِأَنَّ هذه الرسوم

ونحوها غير مستحقة وغير شرعية (الصايدي، 2012، 508).

وأشار المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2014، 37) إلى أنَّ من مظاهر الفساد في المؤسسات التعليمية بعموم محافظات الجمهورية، ومنها محافظة إب الآتي:

- تزوير الشهادات الإعدادية وما يعادلها الصادرة من خارج الجمهورية اليمنية للدراسات الإعدادية والدراسات العليا.
- عدم تقييد تنفيذ التعليمات وسياسة التعليم المجاني، من خلال انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.
- المحسوبية والمحاباة في الابتعاث والبعثات والزمالات الأكاديمية.
- بيع أسئلة الامتحان والتلاعب بالدرجات.

مجتمع البحث وإجراءاته:

أولًا- منهج البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي: لتحديد الخلفية النظرية لأبعاد موضوع البحث واستعراض الدراسات السابقة، وتشخيص الواقع الميداني وتحليل البيانات الإحصائية النهائية؛ لمعرفة تشخيص موافقة الخبراء المشاركين في البحث نحو واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب.

ثانيا-مجتمع البحث:

نظرًا لطبيعة البحث الحالي، فقد تكون مجتمع البحث من جميع الخبراء الأكاديميين بكلية التربية جامعة إب، والقيادات الإدارية بمكتب التربية في محافظة إب؛ لمعرفة تشخيص موافقة الخبراء المشاركين في البحث حول واقع الفساد الإداري والمالي بمؤسسات التعليم العام في محافظة إب.

ثالثا-عينة البحث:

اقتضت طبيعة البحث وأهدافه اتباع أسلوب العينة القصدية، وتمثلت باختيار مجموع من الخبراء وتكونت عينة البحث من (32) خبيرًا، وكما هو موضح بالجدول رقم (1) الآتي:

جدول(1): توزيع أفراد عينة البحث الخبراء المشاركين في جولة دلفي المعدل

م	الجهة	العدد	النسبة المئوية
1	جامعة إب	10	%31.25
2	مكتب التربية والتعليم في محافظة إب	22	%68.75
	الإجمالي	32	%100

رابعًا-أداة البحث:

في ضوء أهداف البحث وطبيعته، اعتمد الباحث على الاستبانة بوصفها أداة مناسبة لإجراء بحثه، والتي من خلالها يتمكن الباحث من جمع البيانات والمعلومات الميدانية المتعلقة بالبحث من أفراد مجتمع البحث، وحدد الباحث مجالات الأداة ثم استخلص قائمة من الفقرات؛ حيث تضمنت الأداة ثلاثة مجالات اشتملت على (51) فقرة وكما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول (2) أداة البحث في صورتها الأولية

م	المجالات الرئيسية	عدد الفقرات
1	مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام	31
2	مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام	20
	الإجمالي	51

3) تم تصميم مقياس "(ليكرت الرباعي) وفق البدائل الآتية:

موافق جدا، وأعطي له الرقم (4).

موافق، وأعطي له الرقم (3).

موافق إلى حد ما، وأعطي له الرقم (2).

غير موافق، وأعطي له الرقم (1).

1-صدق أداة البحث:

للتحقق من صدق أداة البحث، من حيث مدى قياس فقراتها لما أعدت له، فضلًا عن اتساقها وتوافقها ووضوحها وملاءمتها لطبيعة وأهداف البحث، فقد استخدم الباحث طريقة الصدق الظاهري، وذلك من خلال القيام بالإجراءات الآتية:

عرض الأداة بصورتها الأولية على لجنة التسيير للبحث، والاجتماع بهم، ومناقشتهم بهدف التأكد من سلامة الإجراءات المنهجية في تصميم مجالات أداة البحث في كل مجال, وطلب منهم تحديد مدى صلاحيتها وانتمائها للمجال، ووضع الملاحظات الأولية حولها من حيث التعديل والحذف والإضافة

4) القيام بجمع أداة البحث (الاستبانة) من لجنة التسيير والبدء بإجراءات التعديلات الأولية المقدمة؛ حيث تمثلت النتائج من قبلهم بإجراءات التعديلات في الصياغة اللغوية فقط.

5) القيام باختيار لجنة من الخبراء لتحكيم أداة البحث من المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي، وأصول التربية وعلم الاجتماع من بعض الجامعات اليمنية، وكذلك من مكتب التربية والتعليم في محافظة إب بهدف استخراج الصدق الظاهري لأداة البحث بلغ عددهم (12) خبيرا ، وتم توزيع أداة البحث عليهم وطلب منهم الحكم على الأداة من حيث إضافة أو حذف أو تعديل أية فقرة، وتحديد مدى انتمائها للمجالات ومدى صلاحياتها.

6) تم اعتماد نسبة الاتفاق (80%) لاعتماد أي فقرة، بحيث تم الابقاء على أي فقرة حصلت على نسبة (80%) فأكثر من قبل المحكين، وحذف أي فقرة حصلت على أقل من ذلك.

7) القيام بعملية جمع الأداة من الخبراء المتخصصين، والبدء بتحليل النتائج النهائية وإخراج الأداة بصورتها النهائية؛ حيث بلغ عدد الفقرات المعتمدة في صورتها النهائية (68) فقرة، وكانت نتائج التحكيم كما هي موضحة في الجدول رقم(3) الآتي:

جدول(3): يوضح نتائج التحكيم لأداة البحث

م	المجالات الرئيسية	عدد الفقرات بصورتها الأولية	عدد الفقرات المعدلة	عدد الفقرات المضافة	عدد الفقرات المحذوفة	عدد الفقرات بصورتها النهائية
1	مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام	29	14	2	-	31
2	مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام	21	11		1	20
	الإجمالي	50	25	2	1	51

2-ثبات أداة البحث:

تم القيام باستخراج ثبات أداة البحث وفق الخطوات والإجراءات المنهجية الآتية:

استخدام طريقة التطبيق وإعادة التطبيق – (Test R-Test) لمعرفة ثبات الأداة؛ حيث تم اختيار عينة من الخبراء بلغ عددهم (8) خبراء من خارج عينة الخبراء المشاركين، وتم تطبيق الأداة عليهم واستخراج النتائج الخاصة بالتطبيق الأول، وبعد مرور (15) يوم تم إعادة تطبيق الأداة على الخبراء أنفسهم وتحليل النتائج الخاصة بالتطبيق الثاني، وبعدها تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (R-Person) لمعرفة المعاملات الارتباطية بين نتائج التطبيق الأول والثاني؛ حيث بلغ (0.86) على مستوى إجمالي الأداء.

كما تم حساب الاتساق الداخلي بين فقرات أداة البحث وبين المجالات وفق معامل ألفاكرونباخ، وكانت نتائج الثبات الإجمالية للأداة كما هو موضح في الجدول (4) الذي يوضح قيم معامل ألفاكرونباخ للاتساق الداخلي للمجالات الخمسة، وللأداة بشكل عام, وذلك على النحو الآتي:

جدول(4): معاملات ارتباط الفاكرونباخ لثبات أداة البحث

م	المجالات الرئيسية	معامل الارتباط لبيرسون	معامل الفاكرونباخ
1	مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام	0.88	0.91
2	مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام	0.90	0.95
	المتوسط الإجمالي للأداة بشكل عام	0.86	0.98

ومن خلال نتائج الجدول(4) نلاحظ أنَّ المتوسط الإجمالي لمعامل ألفاكرونباخ لثبات أداة البحث بلغ (0.98) وهو ما يشير إلى تمتع أداة البحث بقيمة ثبات عالية.

خامسًا- إجراءات تنفيذ البحث:

أ-إجراءات تنفيذ أهداف البحث:

تم القيام بالإجراءات المنهجية الآتية:

القيام بإعداد وتصميم أداة البحث وفق مجالاتها الرئيسة وبعد الانتهاء من إعدادها في صورتها النهائية والتأكد من صدقها وثباتها، وإخراجها بصورتها النهائية، تم تنفيذها على الخبراء المشاركين في البحث بحسب متطلبات أسلوب دلفي المعدل.

8) اقتراح قائمة بأسماء الخبراء المشاركين من ذوي الخبرة في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، وأصول التربية وعلم الاجتماع التربوي بلغ عددهم (42) خبيرًا للمشاركة في جولات البحث الميدانية.

9) تم التواصل مع الخبراء الذين تم اختيارهم بهدف معرفة موافقتهم على المشاركة والاستمرار في تنفيذ الجولات الخاصة في البحث وفق أسلوب دلفي المعدل، وشرح أهمية البحث وأهدافه، وفي ضوء ذلك تم اعتماد الخبراء الذين وافقوا على المشاركة، وعددهم (32) خبيرًا، واعتذر البعض الآخر نتيجة انشغالهم، وبلغ عددهم (10) خبراء.

10) تم اعتماد القائمة النهائية بأسماء الخبراء المشاركين الذين وافقوا على المشاركة؛ حيث بلغ عددهم (32) خبيرًا، وفي ضوء المعايير التخصصية، لهم وجديتهم وتفاعلهم في تحقيق أهداف البحث.

11) وضع برنامج زمني لتطبيق أداة البحث على الخبراء المشاركين؛ حيث استمرت عملية التطبيق الميداني ثلاثة أشهر ابتداءً من 2021/12/1م إلى 2022/2/30، موزعة كما هو موضح في الجدول (5) الآتي:

جدول(5): البرنامج الزمني لتطبيق أداة البحث وتحليله وفق جولات دلفي المعدل

م	الجولة	الفترة الزمنية	
		من	إلى
1	إجراءات الجولة الأولى	2021/12/1م	2021 /12/30م
2	تحليل نتائج الجولة الأولى	2022/1/2	2022/1/15م
3	إجراءات الجولة الثانية	2022/1/16م	2022/1/16م
4	تحليل نتائج الجولة الثانية	2022/2/17	2022/2/30م

تحديد معيار للحكم على مستوى الموافقة على المجالات المحددة لأداة البحث من قبل الخبراء المشاركين، وبعد الانتهاء من التطبيق الميداني بحسب العبارات المحددة في أسلوب دلفي المعدل البالغ (68%)، كما هو موضح في الجدول رقم (6) الآتي:

جدول(6): معيار الحكم على مستوى نتائج موافقة الخبراء المشاركين بحسب أسلوب دلفي المعدل

رقم البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		درجة مستوى الموافقة
	من	إلى	
1	%90	%100	مرتفعة جداً
2	%80	أقل من %90	مرتفعة
3	%68	أقل من %80	متوسطة
4	أقل من %68		منخفضة

12) بعد الانتهاء من الإجراءات السابقة المحددة في الفقرات (1-8) تم البدء بإجراءات تنفيذ جولات أسلوب دلفي المعدل، وذلك على النحو الآتي:

ج-إجراءات تنفيذ الجولة الأولى:

وفي هذه الجولة تم القيام بالإجراءات التنفيذية الآتية:

1) نسخ وتوزيع أداة البحث على الخبراء المشاركين البالغ عددهم (32) خبيرًا، وتوضيح الهدف من البحث، وإعطاء الفترة الزمنية التي طلبوها.

2) التواصل المستمر مع الخبراء المشاركين سواء من خلال الزيارات المتكررة أو الاتصالات التلفونية، أو البريد الإلكتروني بهدف متابعتهم والرد على استفساراتهم وملاحظاتهم.

3) القيام بجمع أداة البحث من الخبراء بحسب الفترة الزمنية المحددة في البحث.

4) عقد اللقاءات مع الخبير الإحصائي بهدف تصميم قاعدة بيانات ومعلومات آلية في الحاسب الآلي.

5) البدء بعملية تفريغ وتحليل بيانات الدراسة الميدانية لنتائج الخبراء المشاركين على برنامج الحاسب الآلي, واستخراج نتائج الجولة الأولى التي أشارت إلى أَنَّ الخبراء المشاركين وافقوا على جميع الفقرات، وبنسب موافقة مرتفعة تراوحت بين (70% -98%).

نتائج تنفيذ الجولة الثانية:

بعد تحليل نتائج موافقة الخبراء المشاركين في الجولة الأولى اتضح أَنَّ جميع الفقرات المحددة في أداة البحث في مختلف المجالات الرئيسة حصلت على نسبة موافقة مرتفعة جداً، تراوحت بين (70% -98%)، وبحسب المعيار الأدنى المعلم بأسلوب دلفي المعدل (68%) الذي ينص على أَنَّهُ في حالة موافقة الخبراء المشاركين على نسب موافقة (68%) فأكثر يتم اعتماد نتائج الجولة الأولى؛ لا سيما وَأَنَّ الهدف من تعدد الجولات هو الحصول على موافقة لجميع الفقرات المحددة بأداة البحث، وَمِنْ ثَمَّ يتم الاكتفاء بالجولة الأولى واعتماد نتائجها.

عرض النتائج ومناقشتها:

1- الإجابة على السؤال الرئيس للبحث وهو: ما واقع مؤشرات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب بحسب موافقة الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل؟ ولمعرفة ذلك قام الباحث بالعديد من الإجراءات المنهجية، وتوصل إلى النتائج الآتية:

أولًا-عـــرض نتـــائج الدراســـة الميدانيـــة ومناقشتها بحسب إجمالي المجالات الرئيسة:

جدول(7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو درجة توفر مؤشرات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم بمحافظة إب

الترتيب حسب الاستبانة	المجالات	عدد الخبراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسب الموافقة	الترتيب بحسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
1	مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام	32	3.90	0.33	%91	2	مرتفعة جداً
2	مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام	32	3.92	0.34	%93	1	مرتفعة جداً
	متوسط الإجمالي العام للمجالات		**3.88**	**0.53**	**%92**		**مرتفعة جدا**

يتضح من خلال الجدول رقم (7) ما يأتي:

- ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لمؤشرات الفساد الإداري والمالي والتعليمي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب العام بدرجة (مرتفعة جداً)، بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.88)، وبانحراف معياري إجمالي بلغ (0.53)، ونسبة موافقة (92%)، من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (32) خبيرا.

- تفاوت ارتفاع المتوسطات الإجمالية لمجالات مؤشرات واقع الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام بمحافظة إب؛ إذ احتل مجال مؤشرات واقع الفساد المالي المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة جداً، وبمتوسط حسابي (3.32)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة موافقة (93%)، واحتل مجال مؤشرات واقع الفساد الإداري المرتبة الثانية وبدرجة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.33)، ونسبة موافقة (91%)، ؛ ويعزى ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

- تدني مستوى الأجور والمرتبات التي كانت تصرف للعاملين في مؤسسات التعليم العام في المحافظة قبل عام 2015م؛ حيث كانت تفي بالحاجات الأساسية الضرورية.

- انقطاع المرتبات والأجور للعاملين في مؤسسات التعليم العام منذ عام 2015م، وحتى كتابة هذا البحث، فأفرزت ظوهر سلبية خطيرة رسخت الفساد الإداري والمالي بدرجة كبيرة.

- تدني مستوى القيم الدينية التي ترسخ الالتزام والنزاهة والأمانة في أداء المهام.

- عدم الالتزام بتنفيذ التشريعات القانونية التي تحد من استغلال العاملين لوظائفهم لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية أو اقتصادية أو اجتماعية.

- تـدني مسـتوى المخصصـات الماليـة لكافـة عناصر العملية التعليمية التي كان يتم رصدها في خطـط الموازنـة الحكوميـة حتـى عـام 2014م، وانقطاعها منذ عام 2015م، وحتى كتابة هذا البحث، والتي أفرزت نتائج سلبية على أداء العملية التعليميـة بكافـة مؤسسـات التعلـيم العـام فـي المحافظة.

ثانيًا-عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها بحسب كل مجال على حدة:

المجال الأول-نتائج واقع مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام: ولتحقيق هدف البحث المتمثل بالسؤال: **ما واقع مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب، بحسب موافقة الخبراء المشاركين؟** ولمعرفة ذلك قام الباحث بالعديد من الإجراءات المنهجية وتوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) الآتي:

جدول(8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو واقع مؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم بمحافظة إب

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
1	اعتماد سياسة نظام المعلم البديل من الذين لا يمتلكون المؤهلات المتخصصة والخبرة الكافية	3.90	0.32	%92	4	مرتفعة جداً
2	التعيين لمديري المراكز التعليمية والمدارس وفق معايير سياسية أو دينية.	3.92	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
3	التعيين لمديري المراكز التعليمية والمدارس على أساس الولاء للقيادات في مكتب التربية والتعليم بالمحافظة	3.92	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
4	تفشي ظاهرة الرشوة في إدارة مؤسسات التعليم العام بالمحافظة.	3.85	0.35	%85	10	مرتفعة
5	التستر على الفاسدين في إدارة مؤسسات التعليم العام من قبل بعض القيادات في السلطة المحلية ومكتب	3.87	0.34	%84	11	مرتفعة

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
	التربية والتعليم					
6	توزيع الدرجات الوظيفة المخصصة للمعلمين والعاملين وفق معايير المحسوبية والوساطة.	3.90	0.32	%88	7	مرتفعة جداً
7	التلاعب بسياسة الترقيات الوظيفية، وترقية بعض العاملين الذين لا يستحقونها على حساب المستحقين لها.	3.80	0.51	%85	10	مرتفعة
8	ترسيخ معيار الثقة والولاء في تكليف بعض العاملين للقيام بالمهام الإدارية بغض النظر عن موقعه الإداري أو الكفاءة أو التخصص.	3.93	0.31	%95	1	مرتفعة جداً
9	تبني سياسة توزيع المعلمين المتخصصين والأكفاء وتحويلهم إلى وظائف وهمية أو تفرغهم لأعمال سياسية أو ربحية.	3.85	0.35	%91	5	مرتفعة
10	تعيين القيادات العليا في مكتب التربية والتعليم وفق معاير الانتماء السياسي أو الولاء الشخصي على حساب الكفاءة.	3.95	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
11	ارتفاع معدل عدم الانضباط الوظيفي (الغياب) دون القيام بالإجراءات القانونية.	3.94	0.31	%94	2	مرتفعة جداً
12	غياب الإجراءات التي تحد من الفساد الإداري بحجة أنها ظاهرة سائدة في أجهزة السلطة المحلية بالمحافظة.	3.86	0.35	%90	6	مرتفعة
13	مقاومة الأفكار الإبداعية لبعض العاملين في تطوير الأداء الإداري	3.82	0.33	%85	10	مرتفعة

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
	والحد من الفساد الإداري.					
14	تدني مستوى الالتزام بتنفيذ النظم واللوائح التي تنظم العمل الإداري.	3.90	0.32	%90	6	مرتفعة جداً
15	غياب الشفافية في كثير من الإجراءات الإدارية بكافة مؤسسات التعليم العام.	3.88	0.35	%88	7	مرتفعة
16	عدم الالتزام بالمعايير المهنية الفعالة في تقويم أداء العاملين ومحاسبتهم.	3.91	0.34	%91	5	مرتفعة جداً
17	غياب الخطط والبرامج لتوفير الاحتياجات الأساسية للعاملين، والتي انعكست على ترسيخ الفساد الإداري.	3.95	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
18	غياب المساءلة الرسمية الذاتية في محاسبة ومعاقبة العاملين الفاسدين في أداء وظائفهم الإدارية.	3.92	0.36	%95	1	مرتفعة جداً
19	ترسيخ سياسة الصراع بين العاملين بهدف التغاضي عن الممارسات الإدارية للقيادات في مؤسسات التعليم العام.	3.88	0.35	%86	9	مرتفعة
20	ترسيخ علاقات القرابة والصداقة في العمل الإداري الرسمي.	3.90	0.32	%91	5	مرتفعة جداً
21	مقاومة دور النقابات التربوية المجتمعية في مكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام.	3.82	0.53	%91	5	مرتفعة
22	الازدواجية والارتجالية في ممارسة السلطات والمسؤوليات لدى العاملين في مؤسسات التعليم العام.	3.82	0.35	%94	2	مرتفعة جداً
23	ضعف معايير وسائل المتابعة والرقابة الداخلية على أداء مؤسسات التعليم	3.82	0.38	%85	10	مرتفعة

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
	العام.					
24	المحاباة والمجاملة في أداء المعاملات الإدارية بمؤسسات التعليم العام لصالح أصحاب النفوذ.	3.93	0.31	%93,	3	مرتفعة جداً
25	إساءة استخدام السلطة الإدارية لتحقيق مصالح خاصة للقيادات في مؤسسات التعليم العام.	3.83	0.38	%90	6	مرتفعة
26	استمرارية إعادة وتوزيع المناصب والوظائف القيادية والإدارية على أساس العلاقات الخاصة عن طريق التكليف.	3.90	0.33	95%	1	مرتفعة جداً
27	تعقيد تنفيذ إجراءات إنجاز المعاملات الإدارية, وتعمد المماطلة والتسويف في إنجازها لتحقيق مصالح ذاتية.	3.95	0.30	%92	4	مرتفعة جداً
28	التدخل في إجراءات التحقيقات القانونية، وحفظ الملفات، والقضايا التي تمس القيادات بما يضمن استمرارهم في العمل.	3.85	0.34	%88	7	مرتفعة
29	تعطيل دور الكفاءة الإدارية في تطوير إدارة مؤسسات التعليم العام	3.90	0.33	%85	10	مرتفعة
30	غياب القناعة والإرادة في تطبيق اللوائح القانونية في مؤسسات التعليم العام.	3.80	0.53	%87	8	مرتفعة
31	مقاومة جهود للإصلاح والتطوير والتغيير الإداري من قبل معظم القيادات الإدارية.	3.83	0.50	%78	8	مرتفعة
	متوسط إجمالي المجال	**3.90**	**0.33**	**%91**		مرتفعة جداً

يتضح من الجدول رقم (8) ما يأتي:

– ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لمؤشرات الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب العام بدرجة (مرتفعة جداً)، بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.90)، وبانحراف معياري إجمالي بلغ (0.33)، ونسبة موافقة (91%).

– تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو مؤشرات الفساد الإداري في إدارة مؤسسات التعليم العام وفق مستويين، هما:

المستوى الأول– تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المؤشرات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 8. 9، 12، 14، 16، 17، 18، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27)، الموضحة بالجدول، وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.82– 3.92)، وانحراف معياري تراوح بين (0.53–0.30)، ونسبة موافقة تراوحت بين (90%–95%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين للأسباب الآتية:

– غياب الإشراف والرقابة الحقيقية على إدارة مؤسسات التعليم العام.

– عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المنظمة لأداء إدارة مؤسسات التعليم العام.

– هيمنة الانتماءات السياسية لدى بعض القيادات التي تسعى إلى تحقيق أهداف وتوجهات أحزابها السياسية.

– هيمنة الثقافة المجتمعية السلبية نحو دور إدارة مدارس التعليم العام التي أفرزت ظواهر سلبية، منها: الوساطات، وإرضاء القيادات الاجتماعية النافذة خلال عمليات إدارة تلك المؤسسات.

المستوى الثاني– تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المؤشرات التي تحمل الأرقام (4، 5، 6، 7، 13، 15، 19، 23، 28، 29، 30، 31)، الموضحة في الجدول، وبدرجة موافقة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.80–3.90)، وانحراف معياري تراوح بين (0.32–0.51)، ونسبة موافقة تراوحت بين (85%–88%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين للأسباب الآتية:

– غياب الخطط والبرامج لتوفير الاحتياجات الأساسية للعاملين التي انعكست على ترسيخ الفساد الإداري.

– عدم الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح القانونية المنظمة لأداء العمليات الإدارية.

– غياب استخدام وتوظيف الأساليب الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العام، وخاصة إعادة هندسة العمليات والإجراءات بما يحد من التعقيدات والتطويل في تنفيذ الإجراءات الإدارية.

– الصراع السياسي المستمر للسيطرة على إدارة مؤسسات التعليم العام.

– غياب السياسة الإدارية الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العام.

– ضعف توفر برمج التنمية التي تساعد على توفير الاحتياجات الأساسية للعاملين في إدارة مؤسسات التعليم العام.

المجال الثاني- نتائج واقع مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام:

ولتحقيق هدف البحث المتمثل بالسؤال: **ما واقع مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام بمحافظة إب، بحسب موافقة الخبراء المشاركين؟**

ولمعرفة ذلك قام الباحث بالعديد من الإجراءات المنهجية وتوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) الآتي:

جدول(9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لاستجابات الخبراء المشاركين نحو واقع مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم بمحافظة إب

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
1	الصرف للموارد المالية من غير البنود المحددة لصرفها في اللوائح والأنظمة المالية	3.95	0.30	90%	1	مرتفعة جداً
2	جمع تبرعات مالية من أولياء أمور التلاميذ بحجة توفير متطلبات ليس لها علاقة بالعملية التعليمية.	3.92	0.34	%93	2	مرتفعة جداً
3	اجبار التلاميذ على دفع مبالغ مالية بحجة انقطاع المرتبات.	3.90	0.36	%92	3	مرتفعة جداً
4	توجيه صرف المبالغ المالية من الموازنة لجوانب ليست لها علاقة.	3.91	0.38	%90	4	مرتفعة جداً
5	التصرف برواتب المدرسين والموظفين الذين تركوا وظائفهم لصالح القيادات.	3.95	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
6	عدم الحد من التلاعب في تحصيل الرسوم أو الإيرادات الحكومية بكافة أنواعها من قبل المسؤولين المكلفين بتحصيل هذه الأموال.	3.90	0.36	%93	2	كبيرة جداً
7	التلاعب بعملية شراء اللوازم والمعدات المدرسية.	3.93	0.35	%92	3	مرتفعة جداً
8	استمرار وجود الأسماء الوهمية للعاملين في كشوفات الراتب الذين تركوا الوظيفة.	3.95	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
9	تفشي المحسوبية والرشوة في عمليات	3.84	0.54	%85	6	مرتفعة

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
	تعيين وتوزيع المعلمين.					
10	غياب الشفافية في توجيه المخصصات المالية لصيانة المباني والإصلاحات المدرسية.	3.80	0.56	%82	8	مرتفعة
11	التلاعب في العهد المالية للعاملين في المدارس.	3.81	0.55	%83	7	مرتفعة
12	غياب سياسة الإنفاق وفق المعايير المعتمدة	3.91	0.30	%90	4	مرتفعة جداً
13	المحاباة والمجاملة في توزيع المكافآت المالية للعاملين	3.95	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
14	شراء المعدات والتجهيزات غير مطابقة للمواصفات المعلنة.	3.81	0.52	%85	6	مرتفعة جداً
15	تحصيل معظم الرسوم المدرسية دون المستندات المعتمدة.	3.80	0.55	%82	8	مرتفعة
16	التلاعب في معايير وإخلاء المناقصات الخاصة بالإنشاءات التعليمية بغض النظر عن المواصفات المطلوبة في العرض المقدمة.	3.91	0.34	%90	4	مرتفعة جداً
17	التلاعب في الرسوم الخاصة بالتجديد والإنشاء للمدارس الأهلية وتوجيهها لمصالح خاصة.	3.95	0.30	%95	1	مرتفعة جداً
18	غياب السياسة الخاصة بالرقابة على معايير حجم الرسوم الدراسية للمدارس الأهلية.	3.91	0.35	%90	4	مرتفعة جداً
19	الموافقة على شراء وتوريد المعدات والأدوات التي ليست لها علاقة بالعملية التعليمية مقابل عمولة مالية من المورد.	3.81	0.54	%82	8	مرتفعة
20	عدم متابعة المساعدات المالية التي تقدمها المنظمات للطلبة والمعلمين.	3.82	0.51	%88	5	مرتفعة

الترتيب حسب أداة البحث	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	الترتيب حسب نسب الموافقة	درجة الموافقة على توفر المؤشر
متوسط إجمالي المجال		3.92	0.34	93%		مرتفعة جداً

يتضح من خلال الجدول رقم (9) ما يأتي:

- ارتفاع المتوسط الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين نحو مؤشرات الفساد المالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب، وبدرجة موافقة (مرتفعة جداً)، بمتوسط حسابي (3.92)، وبانحراف معياري (0.34)، ونسبة موافقة (92%).
- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو مؤشرات الفساد المالي في إدارة مؤسسات التعليم العام وفق مستويين، هما:
- **المستوى الأول**- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المؤشرات التي تحمل الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 12، 16، 17، 18)، الموضحة في الجدول، وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.90-3.95)، وانحراف معياري تراوح بين (0.30-0.38)، ونسبة موافقة تراوحت بين (90%-95%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين للأسباب الآتية:
- غياب السياسة المالية التي تحقق كفاءة عملية الإنفاق والتحصيل للموارد المالية في مؤسسات التعليم العام.
- غياب سياسة ترسيخ تنويع مصادر التمويل (الذاتية، والمجتمعية) نحو تطوير إدارة مؤسسات التعليم العام.
- تدني مستوى توافر الأجور والمكافآت لكافة العاملين في مؤسسات التعليم العام.
- غياب سياسة تحسين ورفع مرتبات العاملين في مؤسسات التعليم العام.
- هيمنة المؤسسات المركزية العليا (وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم) في تقليص خطط الموازنة السنوية المرفوعة من مكتب التربية والتعليم في المحافظة.
- **المستوى الثاني**- تفاوت ارتفاع متوسطات موافقة الخبراء المشاركين نحو المؤشرات التي تحمل الأرقام (9، 10، 11، 14، 15، 19، 20)، والموضحة في الجدول، وبدرجة موافقة مرتفعة، وبمتوسط حسابي تراوح بين (3.80-3.84)، وانحراف معياري تراوح بين (0.51-0.56)، ونسبة موافقة تراوحت بين (82%-88%)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك الخبراء المشاركين للأسباب الآتية:
- ضعف مستوى الرقابة الخارجية من الجهات ذات العلاقة (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) على عمليات الإنفاق والتحصيل للموارد المالية المخصصة لأنشطة إدارة مؤسسات التعليم العام.
- ترسيخ العلاقات الشخصية والحزبية والاجتماعية للقيادات في توزيع الأجور والمكافآت على بعض العاملين الموالين لها.

- غياب الرقابة القبلية لعمليات الصرف للأجور لدى العاملين في إدارة مؤسسات التعليم العام.
- انقطاع المرتبات والأجور لكافة العاملين في مؤسسات التعليم العام.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

أولًا: الاستنتاجات: في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي يستنتج الباحث الآتي:

1) إنَّ هناك حاجة اجتماعية وسياسية وتربوية ماسة لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في مختلف المؤسسات التعليمية في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.

6) إنَّ الفساد الإداري والمالي السائد في جميع المؤسسات الحكومية بعموم المحافظات اليمنية انتقل إلى مؤسسات التعليم بمختلف أنواعها، ومنها مؤسسات التعليم العام وذلك نتيجة التزام تلك المؤسسات بالقوانين المعتمدة مركزيا من قبل الحكومة سواء في التعيينات القيادية أو التوظيف... الخ.

7) إنَّ انهيار الأوضاع الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة انعكس بشكل سلبي على حياة العاملين واحتياجاتهم في مؤسسات التعليم العام بعموم المحافظات، ومنها محافظة إب، بالإضافة إلى توقف الموازنات الحكومية للتعليم.

ثانيا: التوصيات: في ضوء النتائج والاستنتاجات يُوصي الباحث بالآتي:

1) إنشاء وتشكيل إدارة متخصصة في كل مكتب للتربية بكل محافظة ومديرية للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد ودارسة الواقع الإداري وسلوك العاملين لمحاربة الفساد قبل وبعد وقوعه.

2) إعداد وتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية بهدف إيجاد اتجاهات إيجابية لدى العاملين نحو أثر الفساد في مؤسسات التعليم العام.

3) وضع وحدات دراسية في كتب التربية الوطنية والدينية تعزز القيم الإيجابية والحضارية في السلوك، وتحارب كل السلوك القائم على ثقافة وقيم الفساد والتعصب والولاء القرابي الذي يمثل أحد الوسائل الدافعة إلى الفساد في المجتمع.

4) ترجمة مبادئ الدين الإسلامي في محاربة الفساد من خلال عقد المؤتمرات والندوات في كافة مؤسسات التعليم العام.

5) إعداد وتنفيذ نظام رقابي مستقل وظيفته الرقابة والإشراق والمتابعة.

6) إعادة النظر في هيكلة أجور العاملين في مؤسسات التعليم العام بعموم المحافظات اليمنية ومنها محافظة إب.

7) إعداد برامج التوعية بأهمية تطبيق القوانين واللوائح المنظمة في إدارة مؤسسات التعليم العام.

8) التدوير المستمر للوظائف في إدارة مؤسسات التعليم العام، وعدم بقاء المسؤول في منصبة الإداري لأكثر من ثلاث سنوات.

9) الحد من المحسوبية والقرابة والانتماءات السياسية والحزبية والقبلية في شغل الوظائف في المنظومة التعليمية بكافة مؤسسات التعليم العام.

10)تطوير دور الجهة الرقابية للاطلاع على قوانين المعلومات والبيانات الخاصة بكل مؤسسة تعليمية وإدارية داخل أي محافظة ومديرية.

ثالثا-المقترحات: في ضوء النتائج والاستنتاجات والتوصيات يقترح الباحث إجراء الدراسات العلمية المكملة للبحث الحالي ومنها:

- إجراء دراسة مقارنة لمظاهر وأسباب الفساد في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب.
- دراسة العوامل المؤثرة في تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب.
- دراسة المتطلبات اللازمة للحد من الفساد الإداري والمالي في مؤسسات التعليم العام في محافظة إب.

المراجع:

1. الأقرع، نور طاهر. (2013). استراتيجيات مواجهة الفساد الإداري والمالي. ***مجلة العلوم القانونية سلسلة فقه القضاء المال كلية الحقوق، جامعة عبد الملك السعدي،*** (1)، 176-189.
2. آل الشيخ، خالد بن عبد الرحمن. (2007). ***الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مواجهته من وجهة نظر المدنيين والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية*** [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم، الرياض، السعودية.
3. بدراوي، حسام، ويوسف محسن. (2010). ***الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري.*** مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
4. بن علي، زياد. (2005). الفساد أشكاله، ودوافعه، آثاره، مكافحته، استراتيجية الحد من تناميه. ***مجلة دراسات استراتيجية جامعة دمشق، 5***(16)، 97-128.
5. حسين، عاصم أحمد. (2019). سبل لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم. ***مجلة البحث العلمي في التربية، 8***(20)، 557-576.
6. سليم، أحمد عبد السلام مختار. 2016. بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم: دراسة تجريبية. ***قضايا سياسية،*** (45-46)، 201-234.
7. الصايدي، مراد عبده حسن. (1435). ***منهج الإسلام في علاج الفساد الإداري والمالي باليمن*** [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء.
8. عبود، سالم محمد. (2011). ***ظاهرة الفساد الإداري والمالي مدخل استراتيجي.*** دار الدكتور للعلوم، بغداد، العراق.
9. الفقيه، أحمد صالح. (2005). الفساد المالي في اليمن: أسبابه وآثاره. ***آراء حول الخليج مركز الخليج للأبحاث الإمارات،*** (12)، 55-57.
10. قطيط، عدنان محمد. (2016). ***مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، بدائل استراتيجية***

مقترحة. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة.

11. الكبيسي، صلاح الدين. (2005). ***إدارة المعرفة***. المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
12. الكبيسي، عامر. (2007).الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة. ***المجلة العربية للإدارة، 20***(1).
13. كنعان، نواف سالم. (2008). الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته. **مجلة الشريعة والقانون** ***جامعة الإمارات العربية المتحدة***، (33)، 83-145.
14. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2014). ***مؤشرات التعليم بالجمهورية اليمنية***. صنعاء، اليمن.
15. المخلافي، نجيب. (2013). ***دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد الإداري والمالي***. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة دمشق.
16. معابرة، محمود محمد. (2011). ***الفساد الإداري وعلاجه في الإسلام: دراسة مقارنة بالقانون الإداري***. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. المنصوري، مروان محيي الدين. (1998). ***أثر الفساد في النمو الاقتصادي*** [ورقة عمل مقدمة]. المؤتمر الدولي لنقابة خبراء المحاسبة في لبنان حول المحاسبة ومتطلبات القرن 21، بيروت، لبنان.
18. منظمة الشفافية الدولية، (2007). ***تقرير الفساد العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية***. برلين.
19. هلال، محمد عبد الغني حسن. (2007). ***مقاومة ومواجهة الفساد والقضاء على أسباب الفساد***. مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، مصر الجديدة.
20. الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2013). ***التقرير السنوي لجهود الهيئة في مكافحة الفساد بالمؤسسات الحكومية***. صنعاء، اليمن.
21. Guha, A. (2014). Corruption in a university in West Bengal, India: A First Person Narrative. Int***ernational Journal of Multidisciplinary Approach & Studies, 1***(6).
22. Xiaochun, W., & Dan, J. (2007). Scientific and Ethical Reflections on Academic Corruption in Universities: On the Science Research Evaluation System in China's Universities. ***Chinese Education & Society, 40***(6), 67-76.
23. Zamaletdinov, R. R., Yudina, N. P., Lavrentyeva, E. I., Savva, L. I., & Pugacheva, N. B. (2016). Practical Recommendations on the Improvement of the Effectiveness of Anti-corruption Policy in Universities. ***International Review of Management and Marketing, 6***(2), 390-396.